

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس- سطيف

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



41

بمشاركة: مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي

الملتقى الدولي حول:

آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي (مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

إعداد:

د. عايشي كمال **أ. عمر شريف**

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الحاج لخضر باتنة

المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006

الموافق لـ: 22-23 شوال 1427

مقدمة:

نظرا لسعي الجزائر إلى تحرير اقتصادها و العمل على إيجاد مكانتها في التقسيم الدولي الجديد القائم في إطار المتغيرات التي شهدها العالم خاصة مع بداية القرن الجديد و المتمثل أساسا في موضوع العولمة التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي و إضافة إلى تكتلات الاقتصادية.

ومن أجل الاستفادة من الاندماج في السوق العالمي وتحصيل الآثار الايجابية للعولمة والمنظمة العالمية للتجارة باعتبارها أداة رئيسية لتوسيع نطاق العولمة، لابد من التسارع إلى قيام شراكة مع مجموعة دول والانضمام إلى تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية والاعتماد على مناطق للتبادل الحر كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

و مع التغيرات السريعة في البنية الاقتصادية للعالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بفضل التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم وبخاصة في مجالات الاتصال والمواصلات. هذا التقدم التكنولوجي، قهر الزمان والمكان للربط بين أجزاء العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية تعاظم من خلالها النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المحيط الخارجي من جهة، وعدم قدرة الدولة القومية لوحدها على مواجهة ذلك الكم الهائل من الضغوط والمدخلات الخارجية التي أصبحت تهدد كيانها وتخترق حدودها، وتعصف بأركانها من جهة أخرى.

وعليه كان اللجوء إلى التكتلات الاقتصادية الجهوية وشبه الجهوية كمحاولة لرفع النشاط الاقتصادي في الاتجاه الذي تخطط له هذه التكتلات، والتي غالبا ما تستهدف إتباع سياسة موحدة تجاه الدول غير الأعضاء، وفقا لمصالح التكتل الاقتصادي(حالة مجموعة الكوميكون والسوق الأوروبية المشتركة).

وبالتالي فإنه لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالنظام الدولي ، و وفق متطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي - والتي وقعت الجزائر الإتفاقية الخاصة بها مؤخرا- . وإن موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية من الموضوعات الحديثة و التي تحتاج دراسة معمقة للتعرف على مدى استجابتها لمصلحة الجزائر، ومن ثم معرفة الآثار المحتملة لهذه الشراكة على الاقتصاد الجزائري و المكاسب المحققة للجزائر في إطار هذه الشراكة من خلال هذا البحث.

أولا– أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية :

بالتوازي مع الاتجاه العالمي، كانت هناك حركة دؤوبة تسعى إلى دمج اقتصاديات دول مختلفة تنتمي عادة إلى منطقة جغرافية محددة في اقتصاد واحد، وسوق واحدة، تتبادل فيها الدول الأعضاء مزايا جمركية وغير جمركية دون أن تسري تلك المزايا إلى الدول غير الأعضاء، وفيما يلي أهم التكتلات على مستوى القارات والمناطق :

- **القارة الأوروبية :**

منظمة الكوميكون التي ربطت الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وقد زالت هذه المنظمة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية.ونجد كذلك الاتحاد الأوروبي حاليا، الذي بدأ في صورة مجموعة الفحم عام 1951، ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957، فالسوق الأوروبية المشتركة، ثم تحولها إلى اتحاد اقتصادي في إطار سوق واحدة عام 1993، ثم وحدة نقدية واحدة عام[i] 1999.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الإقليمية وأكثرها نجاحا، وأبعد أثرا ونفوذا في النظام الاقتصادي العالمي نظرا لكيانه الاقتصادي الضخم وعدد سكانه الكبير وحصته الكبيرة في التجارة الدولية واحتوائه على أعضاء أقوياء اقتصاديا ومتقدمين تكنولوجيا.

***القارة الأمريكية[ii] :**

1- الاتحاد الكاريبي :أنشئ عام 1967 كاتفاقية محدودة للتجارة الحرة،أعقبها إنشاء السوق الكاريبي(كاريكوم)عندما وقعت باربادوس وجويانا وجامايكا وترينداد في 1973 إنشاء السوق.

وفي 1979،أقر رؤساء الحكومات مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تنشيط وتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي،ومن أهم أهدافها هو تطبيق تعريفة مشتركة مرحلية على غالبية السلع بحلول 1998،كما تم توقيع اتفاق مع شيلي في يناير 1995 لإجراء الدراسات المبدئية لتحليل الجوانب المختلفة لاتفاقية تجارة حرة.

2- السوق المشتركة لأمريكا الوسطىCACM :ويضم كلا من:كوستاريكة،السلفادور،جواتيمالا،هندوراس،نيكاراجوا،وقد تم تشكيله وفقا لإحكام الاتفاقية العامة لتكامل أمريكا الوسطى التي تعرف باسم اتفاقية(ماناجوا)والتي تم توقيعها 1960،ودخلت حيز التنفيذ عام 1961 لأربع دول فقط وقتئذ،حيث انضمت إليها كوستاريكا في عام 1963، ولقد أقرت الاتفاقية التحرير الفوري للتجارة في 95%من السلع[iii].

وفي أكتوبر1993،وقعت هذه الدول بروتوكول جواتيمالا،وهو برنامج لتحديث معاهدة ماناجوا لعام1960بهدف إنشاء اتحاد اقتصادي،ثم قام السوق بالمشاركة مع بنما بإنشاء منظمة جديدة بدأت عملها في فبراير 1993،ومثلت نظاما تكامليا لأمريكا الوسطى.

3- منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشماليةNAFTA وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والتي نشأت في بداية عام 1994، وهي اتفاقية مفتوحة ولا يستبعد أن يتسع نطاقها ليشمل دولا أخرى من أمريكا الوسطى والجنوبية والبحر الكاريبي.

وقد شرع ابتداء من سنة 1995 في إلغاء كل الرسوم والضرائب على السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء الثلاث، ولفترة 15 سنة للوصول في النهاية إلى إلغاء كل التعريفات الجمركية.

***القارة الأسيوية :**

رابطة أمم جنوب آسيا ASEAN تأسست في أوت 1967 ببانكوك وتضم كل من اندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايلاند، ثم انضمت إليها بروناي عام 1986. والهدف من إنشائها هو من أجل المحافظة عن قدراتها الاقتصادية والعمل على دعم التعاون الاقتصادي فيما بينها، ولقد تم في إطار هذه الرابطة تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز فيما بينها.

ولقد وافقت هذه الدول على منطقة التبادل التجاري الحر فيما بينها، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1993، وهي تعمل على تخفيض التعريفات الجمركية على السلع على مراحل تصل بعد 15 سنة إلى مابين 0-5%.

***القارة الإفريقية :**

وهي كذلك عرفت تكتلات أهمها :

1 – الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا : تأسس هذا الاتحاد في عام 1964، ما بين الغابون وتشاد والكاميرون والكونغو وجمهورية إفريقيا الوسطى، بهدف الوصول إلى تحرير كلي للتجارة بين الدول الأعضاء، والعمل على إرساء نظام ضريبة موحدة فيما بينها.

2 – السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (كوميسا) : وهي تجمع اقتصادي إفريقي يضم 20 دولة افريقية، هدفها تنمية التجارة البينية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإزالة الرسوم الجمركية تدريجيا عبر مراحل، ولقد انضمت لهذه السوق مؤخرا مصر في عام 1998.

*** المنطقة العربية :**

أما على مستوى المنطقة العربية فأهم التكتلات الاقتصادية التي عرفها الوطن العربي سواء في إطار الجامعة العربية أو خارجها، بالرغم من أن معظمها لم يكتب لها النجاح في التطبيق. حيث نجد أولا اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت عام 1953، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957، ومرورا بمشروع السوق العربية المشتركة عام 1961، واتفاقية تيسير وتنمية التجاري بين الدول العربية عام 1981، وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998.

أضف إلى ذلك، التكتلات العربية الثلاثة في صورة مجلس التعاون الخليجي سنة 1981، والاتحاد المغاربي عام 1989 والاتحاد العربي الذي لم يعمر طويلا وحل عام 1990[iv].

هذه بعض أهم التكتلات الاقتصادية والتقليمية والجهوية والمتغيرات المؤسسية والتنظيمية التي طبقت في النصف الثاني من القرن العشرين على البيئة الاقتصادية العالمية.

ولعل ما يستدعي الوقوف عنده في هذه الدراسة : الاتحاد الأوروبي، التكتل الأكثر أهمية بالنسبة للجزائر والذي أمضت معه اتفاقية شراكة في 2001، والمنطقة الحرة العربية الكبرى التي من الضروري للجزائر الانضمام إليها في المستقبل القريب، نظرا لأهميتها في توسيع وتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، باعتبارها سوقا استراتيجيا للمنتجات الجزائر لمواجهة المنافسة الشديدة للدول المتقدمة خاصة.

<u>ثانيا- واقع الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر وانعكاساتها :</u>

تعتبر اتفاقية الشراكة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي ترتيبا حمائيا للاقتصاد الجزائري من مخاطر العولمة الاقتصادية، وتمهيدا للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة تتميز بالتكتلات الإقليمية والجهوية. فالارتباط عن طريق الشراكة، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة سيوسع من حركة المبادلات التجارية وإعطاء ديناميكية جديدة لدفع عجلة التنمية بمعدلات أكثر تسارعا، إن استغلت كل الفرص المتاحة ضمن قواعد مؤتمر برشلونة، حتى وان كان انعكاسها الايجابي لا يظهر إلا على المديين المتوسط والطويل بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

وهكذا نجد، أنه من الضروري بمكان الاندماج الاقتصادي الجزائري مع الاتحاد الأوروبي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، بعد فشل تجسيد كيانات اقتصادية للدول العربية والمغاربية فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل.

***ماهية مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية :**

شهدت التسعينات عشية انطلاق عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995حالة من الفراغ على صعيد التفاعلات المتعددة الأطراف عبر المتوسط بعد أن توقفت الحوارات المؤسسية التي كانت قائمة بين العرب وأوروبا.

ويمثل إعلان برشلونة البحث في ثلاثة أهداف رئيسية :

<u>أولها</u> تأسيس حوار سياسي بين ضفتي المتوسط يهدف إلى إقامة منطقة سلام واستقرار. <u>وثانيهما</u> إقامة منطقة تجارة حرة متوسطية في عام2017 .<u>وثالثهما</u> تطوير التفاهم بين الثقافات المختلفة والتبادل على مستوى المجتمع المدني.

وهذه الأهداف الثلاثة ستترجم ميدانيا إلى[v] :

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط خلال فترة 12- 15 سنة.
- تقليص فوارق التنمية.
- تحسين التعاون والتكامل الجهوي.
- الزيادة المعتبرة في المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوروبي.
- تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي، من خلال إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية وخصوصا في مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقني.

وعلى كل يجب أن يستجيب هذا التعاون لحاجيات الدول منها الجزائر وأهدافها لأن تنميتها واستقرارها مرهون بها.فإذا كان لأوروبا دور تلعبه في تطوير اقتصاديات جنوب المتوسط لتقليص فوارق التنمية وتحسين التعاون والتكامل وتدعيم عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي وفقا لبنود اتفاقيات الشراكة.فإن على الجزائر توجيه هذا التعاون وفق ما يخدم مصلحتها وتطوير اقتصادها، ويكون تصورها بناء على المجالات التالية[vi] :

1-التشجيع على زيادة الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه للبنى الأساسية، وفي مجالات الصناعة والزراعة والسياحة، وفي مجالات البحث العلمي وتدريب الإطارات على التكنولوجيا الحديثة.

2-تحقيق التنمية المستديمة الذي يتطلب توفير القاعدة العلمية والتكنولوجية ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها لاستمرار التنمية.

3-لا بد من إنشاء شبكة معلومات جزائرية- أوروبية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا ووضعه تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير في الجزائر.

ومن شان ذلك، تطوير منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الذي بدوره يبقى مرهون ببروز النظام التجاري الجديد على المستوى العالمي. حيث أن المعاملات التفاضلية، ومنظومة تحديد حجم المبادلات، والترتيبات الحمائية، ومختلف شروط النفوذ إلى الأسواق الأوروبية غير مطابقة مع الاتجاه لحرية التبادل للتجارة العالمية.

ثالثا: خصائص الصناعة الجزائرية وقدراتها التنافسية(مع التطبيق على الصناعات الصغيرة والمتوسطة)

أ- خصائص الصناعة الجزائرية :

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن للصناعة تأثير حيوي ديناميكي على أوجه النشاط البشري الأخرى، فتعتبر الصناعة هي دينامو النمو وقاطرة التنمية، وهي أيضا القوة الدافعة لمزيد من الحضارة والمعاصرة.كما تعتبر الصناعة من أهم عناصر زيادة ودعم " القيمة المضافة " على المستوى القومي.

وهكذا فبالرغم من الإمكانيات المتاحة للصناعة الجزائرية ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة فما زال أداؤها ضعيفا، ومع أنها حصلت على النصيب الأكبر من الاستثمارات العامة خلال العقود الثلاثة الماضية فإن نسبة مساهمة الصناعة في إجمالي حجم التوظف لا تتجاوز 14% في عام 2004. وبالنسبة للصناعة التحويلية فإن نسبة مساهمتها في التشغيل أسوء بكثير، فلا تساهم إلا بنسبة 2.6 % في عام 2003. كما لا يتجاوز نصيب الصناعة التحويلية في القيمة المضافة المتولدة في الاقتصاد نسبة 6.6%، في حين نجد أن مساهمة الصناعة الاستخراجية يتجاوز 36% وهذا حسب إحصائيات سنة 2003.

ويتصف هيكل الصناعات التحويلية في الجزائر بأن 19% من القيمة المضافة تأتي من الصناعات الغذائية والمشروبات حيث تحتل هذه الصناعات المرتبة الأولى في توليد الناتج الصناعي وتوفير فرص العمل، وأن 11% من القيمة المضافة تأتي من الصناعات الكيماوية والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط، و14% من القيمة المضافة تأتي من صناعة المعدات والنقل، و7% من القيمة المضافة تأتي من صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية، والصناعات الأخرى تساهم بنسبة 49% وذلك خلال عام 2003.

وأيضا نصيب الصادرات الصناعية لا يتجاوز نسبة 3 % من إجمالي الناتج الصناعي وذلك بسبب الحماية المرتفعة وإحلال الواردات وضعف وجود نظم المواصفات والجودة ومستوى الإدارة والتجديد التكنولوجي والنفاذ إلى أسواق التصدير، وهي السياسة التي لم توفق في الحد من عجز الميزان التجاري للصناعة التحويلية طيلة العقود الماضية[vii].

ويعزى الأداء المتواضع للصناعة الجزائرية، رغم الموارد المستثمرة فيها إلى عدة عوامل، حيث يواجه القطاع الصناعي الجزائري عدة تحديات نذكر منها : ضعف مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، ضعف نظم الجودة، قصور دور البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار في

التطبيقات الصناعية، قصور التدريب، كثرة الأعباء الضريبية والجمركية التي يتحملها المنتج الجزائري، انتشار ظاهرة التهريب، عجز الصناعات الصغيرة والمغذية عن تلبية احتياجات المصانع الكبيرة، ضعف القاعدة التكنولوجيا، التركيز على سياسة إحلال الواردات وعدم الاهتمام الكافي بالتصدير، ضعف التوجه نحو التعاون الإقليمي.

وباستعراض التحديات التي تواجه الصناعة الجزائرية يتضح أن الصناعة الجزائرية تواجه العديد من التحديات والتطوير لقطاعات الصناعية المتعددة. ولذلك يجب أن يعاد النظر في الوضع الحالي للصناعة الجزائرية وتحديد المعوقات التي تواجهها ووضع إستراتيجية محددة لها في ظل المتغيرات الدولية ومحاولة التعرف على السياسات الواجب إتباعها لتفادي سلبيات النظام العالمي الجديد ولتعظيم المكاسب منه. ويتم هذا بضرورة الإسراع في تطبيق برنامج تأهيل الصناعة الجزائرية وتحديثها من أجل إعادة هيكلة الشركات لمواجهة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وليكون هذا البرنامج أداة النمو السريع في خلق فرص العمل والقيمة المضافة وزيادة الإنتاجية والأجور والصادرات في الصناعة التحويلية.

ويبدو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي الجزائري هي قارب النجاة للاقتصاد الجزائري لمواجهة تحديات العولمة والاندماج في التكتلات الاقتصادية الجهوية والإقليمية ، نظرا لما لها من أهمية في تفعيل التنمية وضمان تطور للاقتصاد الجزائري .

ب- أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الشراكة الأورجزائري :

لتنمية الصادرات الجزائرية والإسراع بالتنافسية الصناعية وتفعيل دور الشراكة الأورجزائري، لابد أن تعتمد الجزائر بدرجة أولى على النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وجعلها من بين الأولويات في إستراتيجية التنمية، نظرا لما لها من دور قيادي في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني، كما أنها تعتبر قاطرة النمو الاقتصادي في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء.

ولقد أثبتت التجارب بأن دعم الصناعات الكبيرة الحجم لا يؤدى بالضرورة إلي الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنه لا يمثل الحل الأمثل أيضا، كونه لا ينعكس سوى على قلة من عامة الناس.لذلك فإن دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبادرات الفردية ربما يكون الحل الأمثل للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وهذا ما أصبحت عليها الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليوم إذ تحتل مكانة مرموقة ضمن أولويات خبراء التنمية في العالم المتقدم والنامي على حد سواء. وربما التجربة الجزائرية ثبتت أن الاهتمام بالصناعات الكبيرة الحجم خلال فترة السبعينات والثمانينات لم يؤد إلي إحداث تنمية حقيقية، والى انتعاش اقتصادي ، بل أدت إلي اختلال توازن الاقتصاد الوطني وتبعية للعالم المتقدم بأنواعها التكنولوجية والمالية والإنتاجية.

ولقد أشارت الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع إلي العديد من النقاط التي تبرز أهمية هذه الصناعات منها[viii]:

1- استيعابها للكثير من اليد العاملة.

2- دعم الصناعات الكبيرة والهيكلة الاقتصادية :

تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات الكبيرة وإنشاء المزيد منها من خلال مدها بالمنتجات الأولية والوسيطة ، الأمر الذي يمكن من إيجاد التكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة الحجم ، ويزيد في الكفاءة الهيكلية للاقتصاد الوطني لأي دولة.

3- قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة علي الابتكار والتجديد

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للابتكار والتجديد وتطوير الخبرات الفنية. ونجد في هذا السياق أن العديد من هذه الصناعات في الدول النامية قد نجحت في تقليد الكثير من قطع الغيار والماكينات والآلات وتطورها لتصبح بديلا جيدا للقطع المستوردة.وبالتالي إذا أريد لهذه الصناعات في الجزائر أن تملك القدرة التنافسية في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة فلابد لها أن تحسن منتجاتها وأن تعزز أداءها بمختلف الوسائل، وأن تطور تقنياتها وأن تلجأ إلى الإبداع

والابتكار من أجل إيجاد السبل والأدوات التي تساعدها علي التعامل مع هذه المتغيرات، وأن تخلق أسواق جديدة لها وتطورها، وأن تتكيف مع التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها. وعليه يجب علي الجزائر أن تهتم أكثر بتنمية هذه الصناعات وتطويرها حتى تصمد أمام هذه المستجدات.

4- جذب الاستثمارات الأجنبية:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، نظرا للخصائص التي تمتاز بها ، وهذا شريطة أن يتم توفير التسهيلات اللازمة والتعديل المستمر في إجراءات وقوانين الاستثمار الأجنبي.

5- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر نواة الصناعات التصديرية من خلال ما تمتاز به من خصائص تؤهلها على تحسين الجودة وتخفيض التكاليف وإمكانيات الابتكار والتجديد ، وبالتالي خلق ميزة تنافسية تمكنها من الدخول إلى الأسواق الدولية وتنويع الصادرات.

ويتم هذا باستغلال وتطوير الموارد المتوفرة محليا وهذا استنادا إلى تجارب بعض الدول التي انتهجت سياسة التصنيع من أجل التصدير اعتمادا على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.وتعتبر تجربة دول جنوب شرق آسيا وخاصة كوريا الجنوبية كنموذج يقتدي به في هذا المجال ، بعد أن حقق نجاحا صارخا عن توجيه الموارد إلي هذه الصناعات وبالتالي الانتقال من مرحلة إحلال الواردات إلى تنمية الصادرات وتنويعها. وبالتالي يمكن اقتسام المنافع في ظل التوجهات نحو العولمة وتحرير شروط التجارة في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إلى غير ذلك من المهام التي تقوم به هذه الصناعات كتحقيقها للتوازن الجهوي بسبب انتشارها في أرجاء البلاد عكس الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبيرة ، كما تساعد علي الحد من الهجرة إلى المدن بسبب إقامتها في المناطق النائية.

رابعا – رهانات المنطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتقييم آثارها:

أ- الرهانات :

تشكل منطقة التبادل الحر الجانب التجاري لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ولهذه المنطقة أربع مميزات خاصة، حيث أنها منطقة بين :

- بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى.
- اقتصادات ذات نمو غير متساوي.
- اقتصادات ذات اندماج غير متساوي.
- اقتصادات ذات حماية غير متساوية.

وهذه الخصائص تجعل التبادل الحر لا يخضع إلى التركيبة العادية لإحداث منطقة تبادل حر بين بلدين أو عدة بلدان على مستوى تنمية وحماية غير متشابهة يقع الاتفاق بينها لإرساء قواعد لفك الحماية التي تنظم التبادلات التجارية بينها. وبالتالي، فإن هذه الصيغة تعني تطورا نوعيا في علاقات التعاون بين الاقتصاد الجزائري وشريكه الأوروبي.

كما أن إرساء هذه المنطقة للتبادل الحر يتميز بعدم تماثل واضح، حيث المجموعة الأوروبية(باستثناء المحروقات ومشتقاته وبعض الصناعات البتر وكيماوية) مفتوحة للمنتجات الجزائرية بينما الجزائر تملك صناعة حديثة العهد تتمتع بحماية كبيرة[ix].وعدم التماثل هذا ينطوي على أن تقوم الجزائر بكسر كل ترتيبات الحماية من جانب واحد(أكثر من70% من الواردات الجزائرية تأتي من الاتحاد الأوروبي) دون مقابل تجاري ظاهر.

وهذه المعطيات لها قيمة كبيرة، حيث أنها تعتبر عائقا في العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يمكن رفعه إلا عند تصحيح عدم التماثل هذا عن طريق تعويضات مالية.

ب - تقييم الآثار الاقتصادية الكلية لمنطقة التبادل الحر :

أن الآثار الاقتصادية الكلية لمنطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يمكن تقديمها من خلال ثلاثة متغيرات هي :

– التأثيرات على المبادلات التجارية :

إن الآثار الإيجابية المنتظرة من إحداث منطقة التبادل الحر في ميدان المنتجات المصنعة لا يمكن لها أن تكون غير مباشرة. وتأتي منطقيا من تحسين القدرة التنافسية المرتبطة بتخفيض أسعار المواد الداخلة في المنتوج والمستوردة من الاتحاد الأوروبي، وربما من الإصلاحات التي ترمي إلى تحسين الإنتاجية التي تتولد عن إزاحة الحماية للاقتصاد الوطني.

إن زوال الحماية الجمركية تجاه المنتوجات الأوروبية سيؤدي إلى دعم القسط الأوروبي في المبادلات الخارجية مع الجزائر. ويقدر هذا الدعم بزيادة نقطتين على الأقل في حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات والصادرات الجزائرية.

– آثار منطقة التبادل الحر على النسيج الصناعي :

إن هذه الآثار ستختلف من صناعة لأخرى، حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء. وكما نعرف بأن الجهاز الإنتاجي الصناعي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية، وأن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية، خاصة بالنسبة للصناعات غير التنافسية وذات الحماية الكبيرة التي ستكون عرضة لمنطقة التبادل الحر إذا لم يتم تأهيلها.وعليه لابد من إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية من أجل تشجيعها إلى الإسراع في الدخول إلى أسواق جديدة أو إنتاج جديد وبتكلفة أقل.

– التأثيرات على النشاط والركائز الاقتصادية الكبرى :

إن التقييم المدقق للآثار الكمية المرتبطة بإحداث منطقة حرة للتبادل لا يمكن فصله عن السياسة الاقتصادية التي تصحب تطبيق كسر الحواجز الجمركية. ويكون وقع ذلك متباينا حسب الافتراض المعتمد، ويكون رهينة السياسة الاقتصادية العامة التي تتوخاها السلطات الاقتصادية والمالية [x].

وبشكل عام يوجد نوعان من السياسات الاقتصادية العامة الممكنة :

أحدهما يتسم بالجمود، ويربط تطور ميزانية الدولة بانخفاض المداخيل الجمركية أو بالزيادة في الأداء غير المباشر لتغطية هذا الانخفاض،والآخر سياسة فعالة تسعى إلى تغطية هذا الانخفاض في المداخيل الجمركية عن طريق توسيع الدائرة الجبائية وتكثيف ملموس لحجم الاستثمارات المباشرة الخارجية وإعداد النسيج الصناعي والاقتصادي لاستيعاب هذه الاستثمارات. ويمكن أن تؤدي هذه السياسة إلى نمو كبير وتحسن أكيد في مستوى الشغل وزيادة في المداخل الجبائية.

- الانعكاسات على ميزانية الدولة :

إن آثار كسر القيود الجمركية على موارد الدولة وميزانيتها تم قياسه بافتراض أن عملية التفكيك تتم في ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى لا تهم إلا الواردات التي ليس لها مثيل صنع محليا.
- المرحلة الثانية:جدول كسر القيود لا يتقيد إلا بمفهوم القدرة التنافسية القطاعية.

المرحلتان الثانية والثالثة في برنامج كسر الحواجز الجمركية تهم المنتوجات المصنعة محليا وهو ما يضفي إلى هاتين المرحلتين طابعا حساسا فيما يتعلق برفع الحماية على المنتوج المحلي.

وبالنسبة للمرحلة الأولى من رفع القيود الجمركية ستؤدي إلى انخفاض في إيرادات الدولة من الجمارك.

أما بعد الإحلال الفعلي لمنطقة التبادل الحر فإن الدولة الجزائرية ستتخلى عن مجموع المداخل الجمركية ودون اعتبار الزيادة في حجم الواردات.

ومهما يكن، فإن تقييم الانعكاسات الاقتصادية من جراء إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يؤكد أن العملية لا تمثل بحق توازن ايجابي للجزائر إلا بتحقيق الشروط الثلاثة التالية[xi] :

- وضع سياسة اقتصادية عامة فعالة تأخذ بعين الاعتبار ما سبق ذكره.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بطريقة تنافسية.
- زيادة محسوسة في الاستثمار الخارجي.

مما سبق، يتضح أن لهذه الشراكة تأثيرات متعددة على الجزائر، وأحد جوانبها تحرير التجارة وانفتاح الأسواق الذي يشكل تحديا بارزا يكمن في عدم توازن الكفاءات في العمل بين الشركات الأوروبية والشركات الجزائرية وبين الإنتاج الصناعي والزراعي الأوروبي والإنتاج الجزائري، مما يخلق وضعا تنافسيا ليس لمصلحة الجزائر أبدا.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى أن تكون الشركات الجزائرية على مستوى الشركات الأوروبية، مع ضرورة السعي إلى بناء المؤسسات الداعمة للإنتاج على مستويي القطاع الخاص والقطاع العام، لما لهذه المؤسسات من دور مهم يمكن أن تلعبه في تسهيل دخول الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية، وخصوصا الوزارات كوزارتي الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، في إطار دعم إنتاج المؤسسات لتستطيع المنافسة في جو من الانفتاح التجاري.

كما أن دعم الجودة والمواصفات العالمية يشكل الجزء الأكبر من عملية دعم المؤسسات، لتوفير لكل مؤسسة التسهيلات اللازمة لإدخال صادراتها إلى أوروبا من جهة، وعقد اتفاقات شراكة مع مؤسسات أوروبية من جهة أخرى. وعندما تنجح الجزائر في توصيف السلع بطريقة جيدة تأخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا المتبع في أسواق أوروبا وبأقل تكلفة، تكون بذلك تخدم الإنتاج الوطني. وإلا فهناك خطر في استرجاع المنتجات المصدرة، إذ أنه لا مجال لعمل المسايرة في هذه العملية، فالمسألة هي مسألة انفتاح لكن ضمن معايير الجودة والمواصفات العالمية.

وحتى تستفيد الجزائر من الشراكة الأوروبية وتستطيع التصدي لمخاطر العولمة، لابد من العمل في ثلاث مجالات أساسية، وهي :

* **نقل التكنولوجيا الأوروبية إلى المؤسسات الجزائرية :** الشركات الجزائرية في حاجة ماسة إلى تكنولوجيا متطورة، والشراكة الأوروبية تملك الأموال الضخمة لتزويدها بالتكنولوجيا التي كانت تحجبها عنها في السابق قبل توقيع اتفاق الشراكة، لأنه لم يكن لديها آنذاك مصلحة في ذلك.

* **التمويل** : عندما تدخل أي مؤسسة جزائرية في شراكة مع مؤسسة أوروبية، يفتح أمامها أبواب التمويل كانت مغلقة في وجهها سابقا. فالتمويل متوفر في مؤسسات الاتحاد الأوروبي كالبنك الأوروبي للاستثمار، ومؤسسات تمويلية أخرى تابعة لكل من البلدان المستثمرة.

* **رفع مستوى الكفاءات في المؤسسات الداخلة في الشراكة الأوروبية :** هناك حاجة لدى المؤسسات الجزائرية إلى رفع قدراتها البشرية لمواكبة التكنولوجيا الجديدة والى رفع المستوى الإداري أيضا. إذ أن البعض يدعي التطور في إدارة التصدير، ولكن بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى في البلدان المتطورة، يرى أنه ما زال متخلفا في هذا المجال، وأنه لا يزال يعمل بذهنية السبعينات في إدارة الصادرات، من هنا فالمسؤولية كبيرة للاستفادة من الشراكة.

الخاتمة:

ما يمكن ملاحظته من الدراسة السابقة، أن أغلب الدول داخلة في تكتلات اقتصادية وإقليمية متكافئة اقتصاديا، ولقد زادت حدة نشوء هذه التجمعات خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وسط الإيقاع المتسارع للمستجدات العالمية التي تتجه نحو العولمة.ومن جهة أخرى،نجد الوطن العربي،بالرغم من العوامل الكثيرة التي تجمعه، ظل بدون كيان اقتصادي رغم جهود العمل العربي المشترك منذ الخمسينات.

ولعل الآثار السلبية على الدول العربية بدأت تظهر، من خلال مواجهة هذه الدول فرادى للتغيرات الدولية وفي تعاملها مع التكتلات الاقتصادية الجهوية كما هو الشأن بالنسبة للجزائر في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ولعل هذا الأمر كان حافزا لبعث ديناميكية جديدة لمسلمات قديمة حول حتمية العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي،بالموافقة على برنامج تنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي بدأ تطبيقه مع بداية عام 1998، والذي يمتد على عشر سنوات وصولا إلى تحرير كامل لكافة السلع في عام 2007 وبالتالي قيام السوق العربية المشتركة.

وتتم مواجهة هذه التكتلات والاستفادة من الانضمام إليها بإعادة النظر في الوضع الحالي للصناعة الجزائرية ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة وتحديد المعوقات التي تواجهها ووضع إستراتيجية محددة لها في ظل المتغيرات الدولية ومحاولة التعرف على السياسات الواجب إتباعها لتفادي سلبيات النظام العالمي الجديد ولتعظيم المكاسب منه. ويتم هذا بضرورة الإسراع في تطبيق برنامج تأهيل الصناعة الجزائرية ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وتحديثها من أجل إعادة هيكلة الشركات لمواجهة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وليكون هذا البرنامج أداة النمو السريع في خلق فرص العمل والقيمة المضافة وزيادة الإنتاجية والأجور والصادرات في الصناعة التحويلية.

المراجع والهوامش :

1- حسين طالبي، الطاهر الزويتر، الدروس المستفادة من صيغ التكامل الرائدة في العالم.مع التركيز على تجربة الاتحاد الأوروبي،حلقة عمل حول متطلبات تعزيز اقامة السوق العربية المشتركة،تنظيم المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر:11-13نوفمبر 2000 ، ص51.

2- نفس المرجع السابق، ص51.

3- أسامة المجدوب،العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ،الدار المصرية اللبنانية،1997 ، ص83.

4- لمزيد من التفصيل حول التكامل الاقتصادي العربي وآفاقه، انظر :
" منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والجوانب التنفيذية والإجرائية لبرنامجه التنفيذي، إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة العمل القومية حول " متطلبات تعزيز إقامة السوق العربية المشتركة، الجزائر : 11-13 نوفمبر 2000، ص91- 93.

5- دربال عبد القادر و زايري يلقاسم، تأثير الشركة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، عدد 01، 2002، ص 4 .

6- إن القطاع الصناعي هو القطاع الذي سيظهر فيه تأثير منطقة التبادل الحر عند دخولها حيز التطبيق، كما أنه القطاع الذي يكون فيه الآثار الديناميكية جد كبيرة. وهذا من شأنه يساعد على خلق نس[xi]

7- الأرقام أعلاه تم الحصول عليها من منشورات مختلفة للديوان الوطني للإحصاء.

8- عايشي كمال، واقع الصناعة في الدول المغاربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، الدورة التدريبية الدوليةحول"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية"24-27ماي 2003،جامعة سطيف، الجزائر ، ص5.

9- لمزيد من التفصيل حول آثار منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والجزائر على النسيج الصناعي، أنظر :
- دربال عبد القادر و زياري بلقاسم، تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سابق.

10- الراضي المؤدب، خطط وسياسات القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي، سلسلة بحوث وحلقات عمل حول : القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، العدد الخامس من 5 إلى 7 أكتوبر 1999، أبو ظبي، 243.

11-نفس المرجع السابق، ص 244.

12- نفس المرجع السابق، ص 245.